CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
On behalf of
Federal Ministry for Economic Cooperation and Development
Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

19
BRIEF
18.05.2020

دور القطاع الخاص في بناء السلام في اليمن

طارق بركات، وعلي الجرباني، ولوران بونفوا

ملخص

يتضمّن هذا الموجز تحليلاً مقتضباً عن حالة القطاع الخاص في اليمن أثناء الحرب، التي لا تزال مستمرة حتى الوقت الراهن، ويبحث في قدرات إسهام هذا القطاع في تحقيق متطلبات السلام في البلد. كما يستعرض الموجز التحديات التي يواجهها رواد الأعمال وإسهامات هذا القطاع الممكنة والتي لها دور محوري في عملية بناء السلام والحفاظ على استدامته. ويلقي الموجز الضوء على حقيقة أن أفعال وقدرات أصحاب المشاريع التي تؤدي إلى توفير فرص عمل و مصادر دخل لسكان اليمن تواجه عراقيل وقيودا نتيجة لتمزق السلطات الحاكمة وما ينجم عن ذلك من انعدام للشفافية. كما أنَّ هذا الموجز يظهر أنّ انصراف الاهتمام نحو المساعدات الدولية والاقليمية قد جعل رواد الأعمال يشعرون بحالة من التهميش والعجز.

يؤكد هذا الموجز، ضمن توصياته، على أهمية إصلاح البنك المركزي الممزق وتوحيد الهياكل القانونية للدولة. كما يبين سبل تحييد القطاع الخاص والحد من تسييسه؛ لا سيما من خلال تطوير الغرف التجارية والاتصال بالمجتمع المدني. ويحث الموجز المجتمع الدولي على تحويل تركيزه واهتمامه نحو دعم التنمية الاقتصادية في اليمن بدلا عن تركيزه على المسائل الإنسانية فقط.

المقدمة

يركز هذا الموجز على إسهامات القطاع الخاص في تلبية متطلبات بناء السلام في ستة مجالات أساسية لدعم عملية السلام وهي: الإقتصاد، والسياسة، والثقافة والمجتمع، والأمن والعدالة، والتعليم والبيئة. ويعد الموجز جزءاً من مشروع "التعاون البحثي في مجال بناء السلام في اليمن" وهو مشروع يشجِّع على التعاون البحثي اليمني-الدولي حول متطلبات بناء السلام في اليمن. وينفذه مركز الدراسات التطبيقية بالتعاون مع الشرق CARPO

نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبتفويض من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الإقتصادي والتنمية (BMZ).[1]

أحدثت المواجهات في اليمن أضراراً جسيمة طالت الإقتصاد الذي يعد فقيراً من حيث الأصل. وقد بذلت الكثير من الجهود من طرف مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية والمحلية في مجال الإغاثة الإنسانية لسنوات عديدة، وستظل الحاجة إلى هذه الجهود قائمة طالما أنَّ الحرب لاتزال مستمرة. غير أن هذه الجهود قد تجاهلت مركزية الأزمة المالية والإقتصادية التي تشكل – بغض النظر عن الصراع – قلب الكارثة الإنسانية في اليمن.

بالتركيز على الجانب الإقتصادي، فإنَّ للقطاع الخاص دوراً أساسياً في هذا الصدد. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إعفاء منتسبي هذا القطاع من النقد؛ إذ إن البعض منهم قد أصبح من داعمي العنف الرئيسيين ومن المستفيدين بشكل مباشر من الصراع، فإن الدور العام لهذا القطاع في تحقيق السلام والاستقرار ذو أهمية مفصلية. فمن خلال القطاع الخاص يتحقق الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي للبلد، ومن خلاله أيضا تتوافر فرص العمل، ويأخذ المال طريقه نحو التداول بما من شأنه توزيع الثروة على جميع شرائح المجتمع مما يجعل المواطن يستشرف مستقبلاً أفضل. إنَّ فقدان مصادر الدخل والتشاؤم الإقتصادي خلال السنوات الماضية لم يؤديا فقط إلى ازدياد الضغوط النفسية فحسب، خصوصاً في أوساط الجيل الجديد،[2] بل إنهما قد أسهما في تجنيد الشبان من الذكور من قِبَل كل الأطراف المتحاربة.

وبعيدا عن قضية التنازلات المنتظر تقديمها على مستوى نُخَب البلد التي تعتبر الأساس لأي شكل من أشكال محادثات السلام، فإن بناء السلام يتطلب آفاقاً اقتصادية ديناميكية سواء كانت في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات أو الزراعة. ومن هنا، فإنَّ تشخيص حالة القطاع الخاص أمر أساسي. وعلى هذا الأساس فإن هذا الموجز، الذي استند أساسه على أعمال ميدانية واسعة،[3] سوف يتطرق للتحديات الواقفة أمام القطاع الخاص والكشف عن الامكانات التي ينطوي عليها من أجل الإسهام في قطاعات لها أهمية مركزية في عملية بناء السلام وديمومته.

تاريخ موجز عن القطاع الخاص في اليمن

إلى جانب العدد المحدود للشركات الكبرى، فإنَّ القطاع الخاص في اليمن قبل عام 2011 كان يتألف، في الغالب، من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ فما يزيد على 97٪

1 في تقرير CARPO 06 فهم متطلبات السلام في اليمن: احتياجات و أدوار المجتمع المدني والمرأة والشباب ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، الذي نُشر في مارس 2019 ، حددت مرايكه ترانسفيلد وماري كريستين هاينزه التحديات المتعددة في هذه المجالات الستة التي تقف أمام إرساء الاستقرار وبناء السلام في اليمن والجهود التي ستكون مطلوبة من مختلف الجهات الفاعلة وشرائح المجتمع اليمني. التقرير متاح على *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/05/carpo_policy_report_06_2019.pdf* (22.10.2019).

2 انظر نتائج البحث الذي أجراه "فريق الشباب" في هذا المشروع: ماجد الخليدي، ويزيد الجداوي وكايت نيفينز (27.04.2020): دور الشباب في بناء السلام في اليمن، موجز مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO ومنظمة شباب بلا حدود للتنمية رقم 17، ص 4.

3 هذه الورقة هي نتيجة للعمل الميداني والمقابلات التي أجريت في أجزاء مختلفة من اليمن في صيف 2019 (مع باحثين مقرهم في صنعاء وخارجها). وقد أجريت أكثر من اثنتي عشرة مقابلة شبه منظمة ومجموعات نقاش مركزة (FGDs) مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال القطاع الخاص، بدءًا من الشركات الصغيرة إلى التكتلات والمؤسسات الكبيرة، جنبًا إلى جنب مع تحليل الأحداث الحالية والإحصاءات وتقارير الخبراء. لقد أجري هذا البحث في بيئة تتسم بدرجة عالية من التقييد، وهو ما يظهر لنا الكيفية التي أصبح فيها حتى التركيز على الاقتصاد موضوعًا مثيرا للجدل في بلد مزقته الحرب وأصبح فيه انعدام الثقة هو القاعدة. ومن هنا، وحرصا منا على سلامة الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات، فقد عمدنا إلى إخفاء هوياتهم.

من الشركات (تقريباً 290,000) كانت تمتلك أقل من 25 موظفا.[4] كما إنَّ المراكز الصناعية كانت تقع داخل أو حول كلٍّ من صنعاء وتعز وعدن والحديدة وكان إنتاجها يكاد، بصورة حصرية، يغطي الاستهلاك المحلي.[5] كما بلغ النمو الاقتصادي الرسمي في اليمن بين عامي 1990 و2010م معدل 5٪ سنويا. غير أنَّ عامل معدل النمو السكاني قد جعل إجمالي الناتج المحلي يبلغ 1.3٪ للشخص الواحد فقط، ويُعزى هذا النمو أساساً إلى قطاع النفط والغاز، وكذا الخدمات الخاصة المرتبطة به كالنقل والتجارة والإتصالات؛ الأمر الذي يعكس مثالا كلاسيكيا حول "لعنة الثروة الطبيعية". إنَّ أهمية القطاع غير الرسمي، والذي يوفر 73٪ من إجمالي العمالة، ظلت غير مستغلة من قِبَل السلطات التي عجزت عن تطوير آليات وحوافز لإدماجه ضمن القطاع الرسمي.[6] ففي القطاع الرسمي الذي قاد عجلة النمو، اضطلع بالكثير من الأعمال والأنشطة التجارية الكبرى يمنيون يعيشون خارج البلاد، غير أنهم ظلوا يحافظون على الروابط ألأسرية والعشائرية و بولاءات عابرة للحدود. وما لبثت هذه الظاهرة التي يُطلَق عليها "الملّاك المتغيّبون" أن أخذت في التعاظم بسبب الحرب.

كان قطاع الزراعة قبل الحرب يمثل 11٪ من إجمالي الناتج المحلي لليمن. وظل هذا القطاع، إلى جانب القطاعات الصناعية، يعتمد على استيراد اللوازم كالمبيدات الحشرية والأسمدة والمواد الأساسية الأخرى.[7] وبرغم إسهامه المتواضع نسبياً في مجمل الناتج المحلي، فإنَّ قطاع الزراعة كان يمثل مصدر دخل لثلثي سكان اليمن قبل الحرب، لكن دوره في هذا الصدد قد أخذ في الانحسار بشكل متزايد بسبب عدة عوامل، أهمها استنزاف المياه وزراعة القات أحادية المحصول. أضف إلى ذلك اعتماد الاقتصاد بصورة كبيرة على قطاع النفط والغاز والذي لم يكن يعود بالفائدة إلا على عدد من الفاعلين ممن يدخلون ضمن شبكة المحسوبية التي كانت ترعاها الحكومة. وهو الأمر الذي قاد إلى التشجيع على الفساد. إن تركز الأعمال بأيدي عدد قليل من الشركات، وكذا انحصارها في عدد ضئيل من القطاعات الفرعية قد أديا الى غياب روح الإبداع. وفي سياق بيئة تفتقر الى تكييف التعليم بحيث يكون من شأنه خلق الابداع والتنوع، تتمحور 90٪ من الأعمال حول عدد محدود من القطاعات الاقتصادية الفرعية (وتحديداً تجارة التجزئة، والنقل، والاتصالات، والإنشاءات، والصناعة، والغذاء والمشروبات). مع العلم أنَّ معظم القائمين على هذه الأعمال كانوا مستوردين ولم يكونوا مصنعين. وطبقا لأحد مسؤولي الصندوق الاجتماعي للتنمية، فإنَّ "هذا التركيز المفرط للأعمال في عدد قليل من القطاعات الفرعية يدل على التنافس الكبير بين الشركات في الأسعار، وهو ما يؤثر على أرباحها".[8]

يذهب معظم المحللين وأصحاب المشاريع إلى أن مشكلة القطاع الخاص الرئيسية من قبل عام 2011م كانت تتمثل في نظام المحسوبية. إن بروز شريحة جديدة من الجهات الفاعلة من بعد الوحدة اليمنية في عام 1990م، إلى جانب اعتماد نهج الخصخصة التي حدثت حينذاك وشملت الشمال والجنوب، هو وضع

4 Nabila Assaf (2013): *Stimulating Business and Employment in Yemen*, MENA Knowledge and Learning, The World Bank. Available at *https://bit.ly/3cEb4Nv* (12.06.2019).

5 World Bank (2018): *Yemen. Comprehensive Development Review, Private Sector Development Building Block*. Washington, DC. Available at *http://documents.worldbank.org/curated/en/458221468345852637/pdf/335760YE1Private.pdf* (06.09.2019).

6 World Bank (2015): *The Republic of Yemen: Unlocking the Potential for Economic Growth*. Report No. 102151. Available at *http://documents.worldbank.org/curated/en/673781467997642839/pdf/102151-REVISED-box394829B-PUBLIC-Yemen-CEM-edited.pdf* (10.06.2019).

7 World Bank/UN/EU/IDB/GoY (2014): *Joint Social and Economic Assessment of the Republic of Yemen*. Available at *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Joint%20Social%20and%20Economic%20Assessment%20for%20the%20Republic%20of%20Yemen.pdf* (11.06.2019).

8 مقابلة مع ممثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، 8 أغسطس 2019، صنعاء.

اتسم بارتباطه بمراكز النفوذ.[9] ووفقا لبعض التقديرات، فإنَّ عشر أسَرٍ كانتْ تسيطر على 80٪ من الإستيراد، والصناعة، والمصارف، والإتصالات، والنقل.[10] كما إن المنافسة غير المنصفة في حقل القطاع الخاص أتت من قبَل مؤسسات حكومية مثل المؤسسة العسكرية الاقتصادية، والتي غُيّر اسمها في فترة لاحقة ليصبح "المؤسسة اليمنية الاقتصادية".[11] فقد منحت الحكومة هذه المؤسسات مزايا خاصة و سيطرت على قطاعات فرعية معينة مثل الإتصالات والنقل.[12]

إبَّان ثورة 2012–2011م أسفر عدم الإستقرار في اليمن عن معدلات منخفضة للإستثمارات.[13] وبعد عام 2012م وإزاحة صالح من الحكم، استمر القطاع الخاص في ممارسة نشاطه في بيئة صعبة نظراً لعدم الإستقرار، والفساد، والابتزاز، وغياب الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء وخدمة الإنترنت. كما إنَّ القطاع الخاص، وخصوصاً قطاع الإنشاءات، قد تكبد خسائر كبيرة لعدم سداد مخصصاته من قِبَل الدولة.

حالة القطاع الخاص أثناء الصراع

مما لا شك فيه أنَّ الحرب قد دمرت الإقتصاد والقطاع الخاص في اليمن. فقد توقفت معظم الأنشطة في قطاع النفط والغاز كما توقف تصدير هذه المنتجات بالرغم من إستئناف تصدير محدود في عام 2016م مما أدى إلى عدم تدفق العائدات من العملات الصعبة، وأسفر عن ذلك تدهور الريال اليمني.[14] لقد أبدت الشركات الكبرى صمودا أكبر بالمقارنة مع الشركات الصغرى وذلك بفضل امتلاكها لموارد كبيرة داخلية وخارجية، فضلا عن تمتعها بنفوذ سياسي أكبر.

علاوة على شح العملات الصعبة، فإن البُنى التحتية قد دمرت، إما بسبب الاقتتال أو الإهمال أو بسبب ما نجم عنهما من توقف للاستثمار. لقد استُهدِفت منشآت منتجة بالقصف البري والجوي مما سبب خسائر، ومن ذلك، على سبيل المثال، القصف الذي طال ميناء عدن في بداية الحرب، أو لاحقاً ما حدث لمينائي الخوخة والحديدة. لقد عمد المتحاربون إلى ممارسة السطو الانتقامي على بعض الممتلكات والعقارات.

وفضلا عن ذلك، فقد كان لتوقف صرف المرتبات الأثر السلبي على القدرة الشرائية لعدد كبير من الأُسر، مما أضر بالقطاع الخاص. أمّا من الناحية الإيجابية فقد دفع التوقف المفاجئ للمدخول الدائم لدى بعض الموظفين السابقين في القطاع العام إلى العمل على إنشاء أنشطة تجارية خاصة بهم.

9 Sherine El Taraboulsi-McCarthy et al. (2017): *Private Sector Engagement in Complex Emergencies. Case Studies from Yemen and Southern Somalia. HPG Report*. Humanitarian Policy Group (HPG). Available at *https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/11354.pdf* (06.06.2019).

10 Ginny Hill et al. (2013): *Yemen. Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict*, Chatham House Report. Available at *https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0913r_yemen_es.pdf* (15.06.2019).

11 Adam C. Seitz (2017): 'The tribal-military-commercial complex and challenges to security sector reform in Yemen', in: Marie-Christine Heinze (ed.): *Addressing Security Sector Reform in Yemen. Challenges and Opportunities for Intervention During and Post-Conflict*, CARPO Report 04, pp. 14–21. Available at *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2017/12/carpo_policy_report_04_2017.pdf* (12.06.2019).

12 World Bank (2015): *The Republic of Yemen. Unlocking the Potential for Economic Growth – A Country Economic Memorandum.* Available at *http://documents.worldbank.org/curated/en/673781467997642839/pdf/102151-REVISED-box394829B-PUBLIC-Yemen-CEM-edited.pdf* (25.06.2019).

13 Rethinking Yemen's Economy (2018): *Priorities for Private Sector Recovery in Yemen. Reforming the Business and Investment Climate*, RYE Policy Brief 15, Available at *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/10/RYE_brief_15.pdf* (18.06.2019).

14 Mansour Ali Al Bashiri (2019): *Economic Confidence-Building Measures – Civil Servant Salaries*, RYE Policy Brief 11, Available at *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/03/Rethinking-Yemen%E2%80%99s-Economy-policy-brief-11.pdf* (13.06.2019).

الإطار القانوني

تعرضت المرجعية القانونية التي كانت موجودة قبل اندلاع الحرب إلى التعليق على نطاق واسع. ومن هنا أصبح اللّايقين هو السائد في اليمن. وبحسب أحد ممثلي النقابة العامة للمقاولين اليمنيين في صنعاء، فإنَّ "القوانين تُطبّق فقط عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على مصالح الدولة".[15] وفي هذا الصدد يتم الإعلان عن صدور قرارات مستحدثة خاصة بالضرائب أو حماية الشركات والزبائن باستمرار، دون إيلاء أي اهتمام لكون تلك القوانين والقرارات غير متوافقة مع القوانين العامة السائدة من قبل. فعلى سبيل المثال أصدرت المحكمة الإدارية بصنعاء يوم 30 يوليو 2019م حكماً بإلغاء قرار وزير المالية (المعين من قِبَل حكومة صنعاء) رقم 117 بتاريخ 11 مارس 2019م والذي كان قد قضى بفرض رسوم جمركية جديدة على المركبات العامة التي سبق وأن تم ترسيمها بأحد منافذ محافظتي المهرة أو عدن.[16] كما قامت الهيئة العامة للزكاة (تحت سلطة صنعاء) ومكاتب "الواجبات" التابعة لها في عام 2019م بفرض ضريبة إسلامية متفاوتة التقدير بلغت في أحيان 30٪ من الأرباح، وأكثر.[17] كما تم فرض رسوم أخرى خارجة عن نطاق القانون ضمن مجموعة واسعة من المجالات، مثل فرض نسبة من قيمة البيع لمجرد المصادقة على مستند بيع. كما يتم فرض رسوم أخرى مثل "رسوم عبور النقل" من الطرفين عند نقاط التفتيش.

النظام المصرفي

من بين أهم التحديات التي ظهرت خلال فترة الحرب يحتل النظام المصرفي مرتبة عالية. فعملية النقل القسري وغير المدروسة بشكل جيد للبنك المركزي من صنعاء إلى عدن قد تركت أثراً سلبياً كبيراً على الإقتصاد. إن سوء استخدام هذه المؤسسة وطباعة عملة محلية، إلى جانب عوامل أخرى مثل تدني الصادرات النفطية والغازية؛ قد أسفرت كلها عن تهاوي قيمة العملة من 215 إلى قرابة 580 ريال للدولار الواحد (في أبريل 2020م). أدى استنزاف احتياطي العملة الصعبة إلى عجز البنك المركزي عن تغذية النظام المالي. لقد أحجمت البنوك التجارية عن تقديم تسهيلات ائتمانية وتسهيلات أخرى لعملائها نظراً لنقص العملة وعدم الاستقرار الحالي؛ وهو ما أدى إلى ازدهار تجارة العملة في السوق السوداء خارج إطار النظام المصرفي.

الحصار

منذ اندلاع الحرب تأثر الإقتصاد من جراء إغلاق العديد من منافذ الحدود اليمنية. أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2216 بخصوص اليمن، وفسره التحالف العربي الذي تقوده السعودية باعتباره مسوغا لحصار الأراضي اليمنية من أجل فرض حظر على الأسلحة. لقد أوجدت إجراءات التحكم بالحدود حالة من عدم اليقين؛ ذلك أنها لا تدار من طرف الأمم المتحدة فحسب، بل من طرف كل من الحكومة المعترف بها دولياً و المملكة العربية السعودية. وطبقا لبعض رجال وسيدات الأعمال في اليمن، فإن إغلاق ميناء الحديدة وتحويل الشحنات إلى عدن قد أسفر عن مشاكل أخرى. فقد كانت تبلغ أجور نقل الحاوية من أوروبا أو الصين إلى الموانئ اليمنية حوالي 1300$؛ ثم أصبحت الآن 4000$ بسبب كلفة التأمين.[18] بات النقل إلى ميناء صلالة في عمان خياراً بديلاً للموردين المحليين، خصوصاً التجار الشماليين الذين

15 مقابلة مع عضو في الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين في 28 أغسطس 2019، صنعاء.
16 الحكم رقم 187، 2019/188، الصادرعن المحكمة الإدارية في صنعاء في 30 يوليو 2019.
17 الزكاة هي مبلغ إلزامي يُدفع سنويًا بموجب السرِيعة الإسلامية على أنواع معينة من الممتلكات ويستخدم لأغراض خيرية ودينية.
18 مقابلة مع رجل أعمال في قطاع النفط والغاز في 8 أغسطس 2019، صنعاء.

يعتقدون أن تمييزاً عنصرياً يمارس ضدهم في الميناء الجنوبي. وطبقا لعبارات أحد التجار، "فإن الإدارة ذات الطبيعة المزاجية في ميناء عدن قد فرضت رسوماً جمركية بلغت 2800$ للطن الواحد، بينما لا يفرض القانون إلا 7٪ من إجمالي قيمة الفاتورة. لقد أصبحت الرسوم الجمركية مجحفة، وهو ما جعلني أحوّل شحنة بضاعتي إلى عُمَان، ومن ثم إلى اليمن عبر البر".[19] إن مثل هذه المسائل قد جعلت أسعار السلع تزيد، مما أثر بصورة خاصة على القطاع الزراعي. وقد كان ذلك، أيضا، سببا في انخفاض عمالة هذا القطاع بمعدل 50٪ في بعض المناطق.[20] غير أن هذه الصعوبة في الاستيراد قد شجعت في الوقت نفسه الصناعة المحلية.

بيد أن الإنتاج المحلي قد أعيق من جراء منع التحالف العربي بقيادة السعودية لاستيراد قائمة من السلع، من بينها اليوريا والبطاريات والألواح الشمسية، والكحول، والكبريت والمواد الكيماوية والأدوات المخبرية. وهو ما أدى إلى انخفاض إنتاجية المصانع واللجوء الى تهريب الأدوية بطرق غير آمنة. بالإضافة الى ذلك، فإن حظر استيراد الألواح الشمسية والبطاريات قد كاد أن يوقف سوقاً ظل مزدهراً منذ حوالي عقد من الزمن.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإنَّ بعض السلع لا تزال متوفرة في مختلف مناطق البلاد، والملفت أنها تباع بأسعار منافسة بالمقارنة مع بلدان مجاورة. كذلك الحال بالنسبة للهواتف والحواسيب أو حتى السيارات، مما يظهر بقاء تدفق بعض السلع إلى اليمن، وهي، على الرغم من توفرها، ليست مما يستطيع معظم اليمنيين الحصول عليه.

الفاعلون الرسميون وغير الرسميين واقتصاد الحرب

عززت الحرب وضعف مؤسسات الدولة من وجود اقتصاد غير رسمي (ونقصد به تلك الأنشطة التجارية غير المسجلة بصورة رسمية والتي أضحت تنافس، بصورة أكبر، الشركات المسجلة رسمياً)، و قد زاد هذان العاملان من منافسة هذا النوع من الاقتصاد للشركات المسجلة بصورة رسمية. يجد أصحاب المشاريع الرسمية أنفسهم مهملين من قبل جميع السلطات في كل المناطق وعلى كل المستويات؛ فلا يُقدم لهم أي دعم ولا يحصلون على أية حوافز. ويجنح الدخلاء الجدد من أصحاب النفوذ السياسي إلى التهرب عن دفع الضرائب عن طريق قنوات الفساد، ويجري ذلك على حساب أصحاب المشاريع المسجلة رسميا الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول إلى السلطات السياسية. وفي الوقت نفسه يبقى هؤلاء الدخلاء عاجزين بشكل عام عن استقطاب الشركات العالمية الكبرى، إلا أنهم طوروا قدراتهم في الوصول إلى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، وهم نشطون في الأعمال التي تتمحور حول المساعدات الدولية. وبوجه خاص فإنّ "تخزين المساعدات وتوزيعها يعدان مجالين منخورين بالفساد".[21]

لقد استفادت قطاعات عديدة من سوء التنظيم هذا لدى المؤسسات الحكومية من خلال تحقيق أرباح ضخمة. وفي مثل هذا الجو نمَت تجارة التبغ والمبيدات الحشرية؛ وهذه الأخيرة تُستخدم في زراعة القات. كذلك هي الحال بالنسبة لتجارة الوقود، وتجارة السلاح. أما غسيل الأموال، فقد أصبح ظاهرة حاضرة، لا سيما فيما يتعلق بتجارة العقار.

19 مقابلة مع رجل أعمال في قطاع النفط والغاز في 8 أغسطس 2019، صنعاء.
20 World Bank (2016), p. 7.
21 مقابلة مع ممثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، 8 أغسطس 2019، صنعاء.

تمزق السلطة والتمييز العنصري

نظراً لتشتت سلطات الدولة، فإن السلع المتداولة خاضعة في أغلب الأحيان للازدواج الجمركي والضريبي. وقد وجهت التهم إلى السلطتين في صنعاء وعدن بأنهما تتخذان إجراءات عشوائية بحق القطاع الخاص وبممارسة الضغوط عليه. فالمحاكم، على سبيل المثال، تُهمِل مطالب الفاعلين من أصحاب الأعمال الذين حُرِموا من مستحقاتهم التي لدى الدولة. أنحت كلا السلطتين باللائمة على الأخرى. وبالإضافة إلى غياب إطار قانوني ثابت، فإنَّ إجراءات الحصول على رُخَص مزاولة العمل أصبحت غير شفافة بشكل متزايد، حتى أن كلفة ذلك أصبحت مجحفة، وهو الأمر الذي عزز من وجود القطاع غير الرسمي والفساد.

أفاد الأشخاص الذين قابلناهم من القطاع الخاص أن أكبر التحديات التي يواجهونها تتعلق بتشظي السلطات، وعلى حد عبارة أحدهم، فقد "أنتجت الحرب مجموعة من التصنيفات الجديدة التي تتسم بالمناطقية".[22] حيث يمارس التمييز العنصري ضد الشركات الشمالية بصورة غير رسمية في المناطق الواقعة تحت السيطرة الاسمية للحكومة المعترف بها دولياً. كما تعرضت الشركات في المناطق الجنوبية للمنع من طرف "الانفصاليين" من أن تتعامل مع الشركات الشمالية، بما في ذلك الوكلاء التجاريون والموردون. لقد تم التوجيه لمسؤولي المشتريات من قبل جهات مختلفة بالبحث عن سلع من مصادر أخرى، أو أن يستوردوها من مصادر خارجية، وإنْ كانت بأسعار أعلى، بدلاً عن شرائها من الشركات والمحلات الشمالية. ومن الواضح أن كل طرف من أطراف الصراع يُتهم بالتمييز العنصري ويشترك الجميع في توجيه أصابع الاتهام ضد بعضهم البعض.

إسهامات القطاع الخاص في تلبية متطلبات السلام في اليمن

يبحث الجزء الثاني من هذا الموجز في الآليات المختلفة التي من شأنها تمكين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مختلف المستويات من المساهمة في تحقيق ليس السلام فحسب، بل السلام المستدام. ولعل التوصيات في القسم اللاحق أن ترسم معالم توجيهية.

الاقتصاد

يستمر القطاع الخاص – إلى حد ما – في توفير الوظائف والحفاظ لدى البعض على مصدر معيشة من شأنه أن يسهم في الإستقرار المتجدد. ومثل هذه الإمكانية من شأنها تحقيق السلام على المدى البعيد ولكن ذلك سيتطلب الاستثمار في الإنسان اليمني لتلبية الطلب على كادر وظيفي ماهر ومتمكن.[23] وهذا من شأنه أيضا أن يوفر لقوة العمل اليمنية القدرة على المنافسة على الوظائف ذات الأجر الأعلى وذات الديمومة الأطول على مستوى اليمن والوطن العربي.

وحتى مع استمرار الحرب، فإنَّ القطاع الخاص قد وفر مصادر طاقة بديلة مثل أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل والشركات وكذا أنظمة ضخ المياه للري بالطاقة الشمسية، وهو ما كان من شأنه إبقاء الباب مفتوحا أمام استمرار الإنتاج. يضطلع القطاع الخاص، أيضا، بتوفير أنظمة الطاقة الكهربائية للمجتمعات المحلية خصوصاً في المناطق الحضرية؛ وهو أمر باعث على تجديد الثقة في الحلول المطبقة محلياً و باعث على الاستقرار أيضا. ومن جهتها حرصت بعض الشركات في القطاع الصناعي على دفع نصف مرتبات موظفيها المؤهلين

22 مقابلة مع سيدة أعمال في 2 سبتمبر 2019م، صنعاء.

23 تقدم مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني توصيات مثرة للاهتمام فيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري في اليمن:
Rethinking Yemen's Economy (January 2020): *Developing Human Capital*, RYE Policy Brief 18.
Available at *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/01/RYE_policy_brief_18.pdf* (02.04.2020).

للمحافظة عليهم على أمل أنه عند انتهاء الحرب وعودة الحركة التجارية إلى سابق عهدها أن يعود هؤلاء للعمل معها مجدداً.

إن المرونة والقدرة على التكيف اللتين أبدتهما بعض شرائح القطاع الخاص، بالإضافة إلى استمرارها على دفع الضرائب، قد كان من شأنهما الحفاظ، ولو في الحدود الدنيا، على دعم المؤسسات والخدمات الحكومية ودفع جزء من مرتبات موظفي القطاع الحكومي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. وعلى نفس المنوال اشتغلت آليات مشابهة، ولاقت دعما من طرف التحالف، في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة اليمنية. إنَّ هذه المساهمة المالية التي يقدمها الفاعلون في القطاع الخاص، والتي غالبا ما يجري إغفالها، لتسلط الضوء على الدور البّناء الذي يلعبه رواد المشاريع والأعمال في اليمن بما من شأنه الإفضاء إلى إحلال السلام. وهذا الدور يتمثل في عملية توزيع الثروة على كثيرين ممن قد يكونون هدفا لاستقطاب الأطراف المتحاربة الساعية إلى ضم الأعداد من اليمنيين إلى جبهاتها.

السياسة

ترتبط السياسة بالاقتصاد في اليمن ارتباطاً وثيقاً. وبحسب تعبير أحد رجال الأعمال في صنعاء، فإنَّ "القطاع الخاص قد أصبح يعيش تحت تأثير خارطة سياسية متغيرة وضاغطة عليه، وفي الغالب يسعى لاعبو القطاع الخاص إلى اللالتزام بسياسة الحياد تجنباً لردود فعل الأطراف المتصارعة".[24] وعلى الرغم من ذلك، فإن القطاع الخاص يجد نفسه "مجبرا" على العدول عن الحياد لاستمرار أعماله. والتاجر إن لم يتقولب سياسيا فإنه سيكون تحت طائلة ردود أفعال السلطة الواقعة أعماله في فضاء نفوذها.

غير أنه من الخطأ القول إن الفاعلين في مجال القطاع التجاري بلا حول ولا قوة في قدرتهم على التأثير على المخرجات السياسية. فالقطاع الخاص يمكن له أن يسهم إيجابياً. وعلى سبيل المثال، قام التجار من خلال الغرف التجارية[25] بتمكين تدفق السلع بين خطوط الأعداء، وقد كان من شأن ذلك إحداث التهدئة وتشجيع التفاعلات والتبادلات الوظيفية بصورة يومية. ومنذ استعار الحرب في 2015 سلم اتحاد الغرف التجارية عدة خطابات إلى مكتب الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة مطالباً باحترام حياد القطاع الخاص والاقتصاد، طبقا لمقررات الأمم المتحدة. وبرغم التعقيد الجلي الذي يصبغ هذا الطلب، فقد أفاد أصحاب الأعمال في صيف عام 2019م بوجود بعض التحسن باتجاه الحياد السياسي للاقتصاد والقطاع الخاص.

24 مقابلة مع سيدة أعمال في 2 سبتمبر 2019، صنعاء.

25 اتحاد غرف التجارة والصناعة اليمنية هي منظمة محلية للأعمال والشركات تأسست في عام 1963 بهدف تطوير وزيادة مصالح الأعمال والشركات في اليمن. وقد توسعت منذ ذلك الحين إلى 12 غرفة تجارة في محافظات مختلفة. ومن بين أنشطتها: حماية المصالح التجارية، وتبادل الخبرات والمصالح التجارية، و إقامة اتصالات مع الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والصحافة ؛ فضلا عن تنظيم المعارض والفعاليات التجارية.

تسعى الكتل كـ"قيادات التنمية"[26] ومشروع "إعادة الأعمال"[27]، مسنودة بدعم دولي، إلى زيادة نفوذ الفاعلين الاقتصاديين وترسيخ حيادية حقل الأعمال والأنشطة التجارية. ومن شأن هذه الكتل أن تمكن القطاع الخاص من أجل الإدلاء بدلوه في صناعة القرار مستقبلاً، مما قد يعزز من قدرة هذه التكتلات على محاربة الفساد أيضا. و كما ذكرنا آنفا، فإنَّ مسألة تشظي السلطة والحكم تعد معضلة رئيسية بالنسبة للقطاع الخاص. قد يكمن التدبير المضاد في قيام القطاع الخاص باستحداث طرق جديدة وبناءة للتعاون مع مؤسسات الحكم على المستوى المحلي؛ أي مع المجالس المحلية. وفي الواقع، فإن آليات الإدارة المحلية من شأنها أن تكون عوناً في تأسيس الاستقرار والسلام وأن تنتج الثقة من خلال الوسائل السلمية وفض النزاعات. إن بإمكان القطاع الخاص التعاون مع السلطات المحلية من أجل تأمين وتأهيل وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وهو ما من شأنه أن يضفي الشرعية على الإدارة المحلية.

الثقافة والمجتمع

بحسب أحد رجال الأعمال العاملين بقطاع النفط في صنعاء، فإنَّ "القطاع الخاص مدرك، إلى حدٍ ما، مسؤوليته الثقافية والمجتمعية؛ فلولا القطاع الخاص لما لُبِيَتْ كثير من الاحتياجات ولأصبح الوضع الإنساني أسوأ بكثير ولانهار كل شيء."[28] أثناء الحرب عادة ما استجاب التجار لحاجيات المجتمع قبل تدخل الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الأخرى بوقت طويل.[29] وبما إنَّ المعونات الدولية لا تقوى إلا على تلبية بعض احتياجات بلد يبلغ سكانه 30 مليون نسمة، فإنَّ القطاع الخاص قد لعب دوراً حيوياً في وقاية الشعب اليمني من وضع أكثر مأساوية من خلال دعم أنشطة المجتمع المدني.

إلى جانب دورها الاعتيادي كمزود للسلع السوقية والخدمات، فقد أسهمت بعض الشركات والمجموعات التجارية في الرعاية الاجتماعية الى جانب التنمية. فمثلاً يقوم كل من بنك الأغذية وبنك الدواء، اللذين يتلقيان الدعم من القطاع الخاص، بتوفير المساعدة من خلال التبرع بالغذاء والأدوية للفقراء والنازحين المحليين. لقد وزعت غرفة صنعاء التجارية أكثر من 400 خزان مياه حول العاصمة صنعاء. كما وزعت معونات مالية على المرضى و على المخابز الخيرية. ويستمر آخرون في العطاء كمجموعة هائل سعيد ومجموعة الحباري من خلال مؤسساتهم الخيرية أو عبر تمويل جهات

---

26 قيادات التنمية هم مجموعة من الخبراء اليمنيين في التنمية والاقتصاد والمالية تم تجميعهم في إطار مبادرة "إعادة تصور الاقتصاد اليمني". وتهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات وتحقيق الاستقرار (الاقتصادي) والتنمية المستدامة في اليمن من خلال بناء توافق في الآراء في مجالات السياسات ذات الأهمية؛ وذلك من خلال إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية ذات الخبرة، أيْ قيادات التنمية، من جميع الخلفيات السياسية والاجتماعية- على التنمية والاقتصاد وإعادة الإعمار بعد الصراع في اليمن؛ و ذلك بغية التأثير الإيجابي على خطط التنمية المحلية والإقليمية والدولية. يتم تنفيذ المشروع من قبل CARPO و DeepRoot Consulting ومركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. الموقع الإلكتروني لأبطال التنمية: *https://devchampions.org/*.

27 أطلقت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة المعروفة اختصارا بـ SMEPS ورشة عمل ممولة من مشروع البنك الدولي المسمى بـ "إعادة الأعمال" والمعروف اختصارا بـBBB، وجمعت الورشة بين ممثلي القطاع الخاص من جميع أنحاء اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمناقشة دور القطاع الخاص في دعم الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش في اليمن. تهدف ورشة العمل، التي تلت اجتماعات سابقة، إلى تشكيل مجموعة من القطاع الخاص. و تتمثل أهداف مجموعة القطاع الخاص هذه في: (1) إشراك القطاع الخاص في صنع السياسات الاقتصادية؛ (2) زيادة دور القطاع الخاص في الجهود الإنسانية والإنمائية؛ (3) إشراك القطاع الخاص في برامج وجهود الإنعاش وإعادة التعمير. انظر المزيد في:
World Bank (2019): *Yemen Private Sector Cluster. "Engaging the Private Sector in Decision-Making, Humanitarian Efforts and R&R Efforts"*, Policy Memo. Available at *http://documents.worldbank.org/curated/en/740431563254533655/pdf/Yemen-Private-Sector-Cluster-Engaging-the-Private-Sector-in-Decision-Making-Humanitarian-and-R-and-R-efforts-Policy-Memo.pdf* (19.04.2020).

28 مقابلة مع رجل أعمال في قطاع النفط والغاز في 8 أغسطس 2019، صنعاء.

29 Ali Azaki (March 2018): *International Aid Organizations and the Yemeni Private Sector: The Need to Improve Coordination in Humanitarian Crisis Response*, RYE Policy Brief 3. Available at *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2018/03/Rethinking-Yemen%E2%80%99s-Economy-policy-brief-3.pdf* (06.08.2019).

أخرى من منظمات المجتمع المدني. ومن بين جهود أخرى فقد وفرت مجموعة هائل سعيد سلالا غذائية للمدارس في مناطق عدة حول اليمن؛ لتقدم نموذجا يحتذى به في الحياد السياسي للقطاع الخاص. علاوة على ذلك، وتحسباً لانتشار جائحة الفيروس التاجي Covid-19 في اليمن قامت المجموعة بالتعاون مع جهات أخرى في القطاع الخاص واتحاد الغرف التجارية والصناعية، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، بالتبرع بعشرات الآلاف من حقائب الفحص إلى جانب معدات طبية أخرى لعموم البلاد.[30]

قام القطاع الخاص، أيضا، بدعم المجتمع المدني بطرق أخرى. فثمة تجار يشاركون في برامج أهلية محلية مختلفة. وعلى سبيل المثال تقوم منظمة نبض للعدالة الاجتماعية بتوفير الدعم المالي والفني للمواطنين، لا سيما في عدد من المديريات بمحافظة إب ضمن مشاريع تنموية. وتأتي جهود دعم المنشآت الصحية وتزويدها بالأدوية والتكفل بالعمليات الجراحية ضمن التدخلات التي يقدمها التجار. ومن خلال التنسيق مع المجالس المحلية ظهرت مبادرات خاصة في حضرموت لدعم فئة الشباب والنساء بالتدريب والتمويل لمشاريعهم، وهو ما نتج عنه حصول أكثر من 100 مشروع على التمويل في هذه المحافظة ابتداءً من عام 2018م، وثمة معلومات وافية عن ذلك في الموجزين المتعلقين بـ"الشباب" و"النساء" ضمن هذا المشروع.[31]

الأمن والقضاء

تتراوح حالة انعدام الأمن في البلد ضمن درجات متفاوتة. وتعبر معظم شركات القطاع الخاص في أن مصلحتها تكمن في تطبيق أحكام القانون؛ فالتجار يدركون بأن فشل الدولة المركزية سيؤثر عليهم من الناحية المالية. غير أن عدداً من الشركات تتورط في أنشطة غير قانونية، أو تشجع على خصخصة الأمن والقضاء من خلال دعمها للمليشيات المحلية بغية حماية أصولها، كما هي الحال مع ميناء تصدير الغاز ببلحاف. إن تأسيس مثل هذه الكيانات خارج إطار سيطرة السلطات العامة يحمل إمكانية زعزعة الاستقرار مستقبلاً.

يشكك معظم التجار في فاعلية وحيادية القضاة والمحاكم، ونظراً لانعدام الثقة يلجأ الكثيرون منهم للقنوات البديلة، خصوصاً الوساطات القبلية والجهوية. وثمة محاولات لإحالة قضايا التحكيم الى الغرف التجارية، كما في صنعاء وتعز. غير أن هذه المراكز لا تحظى بالدعم المطلوب؛ لا من الدولة ولا من القطاع الخاص، بالرغم من الترويج لها عبر المحطات الإذاعية في صنعاء التي تشجع على إستخدام آليات التحكيم بواسطة الغرفة التجارية. في هذا السياق، تظهر عدم قدرة تدخل القطاع الخاص حالياً في الإسهام الفاعل في دعم الأمن والقضاء.

التعليم

منذ اندلاع الحرب استفاد عدد محدود من المؤسسات التعليمية من إسهامات القطاع الخاص في تغطية تكاليف التشغيل أو رواتب المعلمين. إن بعض هذه العلاقات بين القطاعين تمتد إلى الماضي البعيد كما هي الحال في لعبوس يافع بمحافظة لحج، حيث يحظى الكادر التدريسي بالدعم الكبير من آل العيسائي الأسرة التجارية المعروفة. وفي مناطق أخرى أخذ زمام المبادرة لاعبون آخرون من

30 Reuters (21.04.2020): 'Companies give Yemen tens of thousands of coronavirus test kits to ease shortage', in: *Reuters*. Available at *https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-yemen/companies-give-yemen-tens-of-thousands-of-coronavirus-test-kits-to-ease-shortage-idUSKCN22332S* (23.04.2020).

31 الخليدي، والجداوي، نيفينز (27.04.2020)، ص7. وكذلك إيمان الجوفي، وبلقيس زبارة، وستايبي فيلبريك ياداف (27.02.2020): دور النساء في بناء السلام في اليمن، موجز مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO ومركز دراسات أبحاث النوع الإجتماعي في جامعة صنعاء، رقم 14، ص 10.

القطاع الخاص، مثل MTN وشركة الزيادي عن طريق توفير سلال غذائية للمعلمين. ومع ذلك، فإن التعليم عموماً، بما في ذلك التعليم المهني والتقني، يظل بعيداً عن أولويات الدولة والمانحين والقطاع الخاص. وبكل المقاييس فإن نمو رأس المال البشري قد تراجع معدله بشكل كبيرمنذ بداية الحرب، برغم أن التعليم يعدّ شرطا أساسيا في أي مشروع يستهدف بناء السلام وإعادة الإعمار مستقبلاً.

إن الاستثمار في الرأسمال البشري اليمني من شأنه أن يكون أداة رئيسية لمنع عودة استعار المواجهات وتسهيل التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الحرب. إن ضعف وتمزق السلطة يجعلانها عاجزة عن القيام بواجباتها، وفي نفس الوقت من شأن هذا الوضع أن يجعل القطاع الخاص مؤهلا للاستثمار وتنفيذ سياسات مصممة لتنمية الرأسمال البشري.[32] بيد أن ثمة حاجة واضحة للتنسيق الأفضل بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما من خلال الدعم المالي للمنشآت التدريبية التخصصية التي تستهدف الشركات المحلية. وعلى الرغم من الصورة القاتمة، فإن الآونة الأخيرة قد كشفت عن أمثلة للتعاون الإيجابي بين القطاعين. فقد أقامت الشركة اليمنية للغاز المسال برنامجاً ناجحاً اضطلع به معهدها التقني في بلحاف، ويقدم البرنامج تعليما تقنيا ذا مستوى رفيع في مجالات مرتبطة بصناعة الكربونات السائلة. غير أن هذه المبادرة، ويا لسوء الحظ، قد جمِّدت بسبب الحرب. كما قدمت شركات أخرى دعما ماليا لمشاريع أخرى، ومن ذلك تبرع مجموعة الحباري بـ 80٪ من إجمالي كلفة تشييد مبنى قسم الميكانيكا الالكترونية بجامعة صنعاء.

البيئة\

تكمن أسباب كثيرة وراء الدور المحدود لإسهامات القطاع الخاص في مسألة البيئة. وتجادل بعض الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بأن العائق الرئيسي أمامها هو غياب أي إطار لسياسة الدولة.[33] لا توجد أية أهداف وطنية لإرساء أولويات تخص البيئة وإرشادات توجيهية بخصوص صنع سياسات تتعلق بموضوع البيئة. وبالتالي فلا يوجد توجه منسق لعامة الشعب. أما بالنسبة للقطاع الخاص فلا توجد في اليمن سوى ضوابط محدودة جداً بخصوص المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تتحملها الشركات، ويدخل من ضمن ذلك مسؤولية توفير ضمانات بيئية وقائية. و إلى جانب بقاء الوعي العام متدنياً حول التحديات البيئية المستقبلية، فكثير من الفاعلين في مجال القطاع الخاص هم أيضا غير ملتزمين بمسؤولياتهم تجاه البيئة. وهو الأمر الذي أسفر في الماضي، مرات عديدة، عن أضرار كبيرة جداً طالت البيئة وكان المتسبب فيها هو القطاع الخاص. فعلي سبيل المثال في الدراسة المعنونة بـ"رؤى محلية بخصوص السلام في حضرموت" يبين (مركز صنعاء) الهموم البيئية القائمة المتعلقة بالقطاع النفطي في المحافظة، بما فيها "التلوث من جراء النفايات البترولية والمياه المستخدمة لغسل الناقلات النفطية".[34]

ومع ذلك بدأت تظهر بعض السلوكيات الإيجابية: فقد قلصت الطاقة الشمسية بشكل غير مباشر الاعتماد على الطاقة الكربونية. وفضلا عن ذلك، فإن إعادة زراعة المحاصيل البديلة والمدرة للسيولة النقدية، وإنْ كان ذلك بخطوات مترددة، بما في ذلك زراعة

32 Rethinking Yemen's Economy (January 2020): *Developing Human Capital.*

33 مقابلة مع سيدة أعمال في 2 سبتمبر 2019، صنعاء.

34 Sana'a Center for Strategic Studies (2019): 'Local visions for peace in Hadramawt', in: *Sana'a Center for Strategic Studies*. Available at *https://sanaacenter.org/publications/main-publications/7893* (19.04.2020).

البن في كل من يافع وحجة وجبل برع، لهو أمر ينعش الأمل في وضع حد لهدر المياه على المدى البعيد.

إن دور التجار، وخصوصاً في الزراعة، واضح على صعيد التلوث البيئي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. و كما تبين المقابلات التي أجريناها، فإن فكرة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات غير حاضرة بتاتاً. أفاد أغلب من أجرينا معهم المقابلات بأن الاهتمام بالبيئة يبقى محصوراً في متطلبات المشاريع. والمثال الأساسي والحي على ذلك هو مسألة المبيدات الحشرية خاصة نظراً لاستهلاك القات من قبل نسبة عالية من السكان (هذا القطاع أساسي بالنسبة للحرب كون القات يشكل أحد المزايا الممنوحة للرجال المنضمين للمليشيات). وبينما يصر بعض التجار بأنهم يعون قضية البيئة ويعملون على الالتزام بالمعايير الدولية، فإن آخرين كثرا يقومون باستيراد واستهلاك المنتجات المضرة بالحياة النباتية والمحظورة عالمياً. ومن ناحية مقابلة، فإن الاستثمار في تحلية المياه وتزويد مياه الشرب وكذا في معامل تنقية المياه تبرهن أن الصحة البيئية قد تصبح سوقاً صاعداً بالنسبة للقطاع الخاص، وهو ما من شأنه أن يمكن التجار أن يلعبوا دوراً رئيسياً في بناء بيئة مستدامة. بيد أن الاهتمام حالياً بالتغير المناخي وأثره على البيئة التجارية يظل متدنياً. وفي ضوء التأثيرات المحتملة حالياً ومستقبلاً للتغير المناخي على اليمن – التي تعاني من شحة المياه أصلاً – فثمة حاجة ملحة لمعالجة هذه الهموم عن طريق إدخال إطار تنظيمي يعالج قضايا البيئة إلى جانب تضمين التدابير الوقائية والمسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع البرامج التي تعمل مع القطاع الخاص.

التعاون والصراع بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى

يمكن أن يُفهم معنى المجتمع المدني في السياق اليمني بأنه عبارة عن "تلك المسافة الواقعة بين الحكومة والأحزاب السياسية والتنظيمات المجتمعية كالقبائل"[35] علاوة على مجموعات وقادة اجتماعيين مختلفين. لقد ركزت عدة منظمات مدنية نشطة في اليمن كثيراً على الاستجابة الإنسانية، تماما كما هي الحال في القطاع الخاص. كما اتسم التعاون بين الجهتين الفاعلتين عموماً بقيام القطاع الخاص بتوفير المنح والمعونات المالية للمجتمع المدني. ولكن مع الدور المتعاظم للاعبي المجتمع المدني كمزودي الخدمات، الى جانب ظاهرة التعامل مع الجهات الفاعلة غير الرسمية في القطاع الخاص، فإنه قد يظهر التضارب في المصالح. إن انعدام الثقة المتبادل والناجم عن المناخ السياسي الحالي قد وسع الهوة بين كل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. يفيد بعض من جرت مقابلتهم من القطاع الخاص بأن العوازل بين كل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تتصل كذلك بالقدرات والإمكانات المتواضعة لدى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

بالتركيز على قطاع الإعلام في اليمن، فإنه يخضع لسيطرة فاعلين يمنيين وإقليميين. وهو الأمر الذي أسفر عن تسييس هذه الصناعة. وبما إن الإعلام لا يولِّد سوى أرباحاً بسيطة، إن وجِدتْ أصلا، فإنه يظل، في الأعم الأغلب، مرتبطاً بأطراف ضالعة في الحرب، وبذلك يظل تحيز مخرجاته أمرا حتميا.[36] وبصورة عامة، فإن الوكالات الإعلامية تتعامل مع شركات في القطاع الخاص كزبائن محتملين من أجل أن تشتري تلك الشركات منها خدمات الدعاية والإعلان.

35 Marieke Transfeld and Marie-Christine Heinze (2019).

36 حول تسييس الإعلام في اليمن خلال النزاع، انظر نتائج الفريق الإعلامي في هذا المشروع: فاطمة صالح، سكوت بريستون مرايكا ترانسفيلد (17.04.2020): دور الإعلام في بناء السلام في اليمن، موجز المركز اليمني لقياس الرأي العام بالشراكة مع مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق، رقم 16، والموجز متوفر على: *https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/04/carpo_brief_16_AR.pdf* (19.04.2020).

ومن هنا، فإن وكالات الإعلام عند محاولة اضطلاعها بدورها المهني المتمثل في الرقابة و إفادة المواطن، تجد معاناة كونها تتلقى الدعم المالي من أشخاص لهم نشاطات وانتماءات سياسية. تغطي العديد من المنصات الإعلامية القضايا الاقتصادية، خصوصاً ما كان يتعلق منها بالفساد، تفعل ذلك في الغالب بشكل منحاز، بل تعمد أحياناً إلى نشر الإشاعات. ومع ذلك فقد أصبحت التفاعلات بين الإعلام والتجار في القطاع الخاص بناءة؛ لا سيما تغطيتها المهنية لقضايا أوسع أفقاً مثل المشاكل التي تواجه القطاع الخاص وكذا المناخ الاستثماري. ومع أن القطاع الخاص قد لا يكون مؤهلاً للمساهمة في تدريب الصحفيين، فإنه قد يكون بإمكانه المساهمة من خلال تأسيس أو دعم القنوات الإعلامية، بما يمكن الإعلام من بقائه مستقلاً بدلاً من اعتماده على الدعم السياسي المؤطر.

قلما اعتبرت قضية تمكين المرأة والشباب من أولويات القطاع الخاص. وبرغم ذلك فثمة مبادرات عديدة قيد التنفيذ؛ ومن ذلك مجلس رجال الأعمال الشباب الذي يتبنى وجهات نظر الشباب وينظم دورات تدريبية لهم، وعلى نفس الغرار تلك الأقسام المخصصة لسيدات الأعمال في مختلف الغرف التجارية اليمنية. إنَّ التركيز على الشباب والمرأة يمثل أهمية خاصة بالنسبة لبناء السلام كما تبين موجزات أخرى نشرت ضمن هذه السلسلة من الدراسات القصيرة.[37] بالفعل، إن هاتين الفئتين الحيويتين ينبغي منحهما الفرص كي تخلقا ديناميكات بناءة من شأنها ثني الأفراد عن اللجوء إلى العنف.

تلبية احتياجات القطاع الخاص في عملية بناء السلام

من أجل أن يسهم القطاع الخاص إيجابياً في بناء السلام في اليمن، فإن معظم ورواد الأعمال يؤكدون بأن الاقتصاد يجب أن يبقى محيّداً عن الحرب. وهذا الأمر بالتأكيد لم يحدث في الواقع طيلة المدة السابقة. غير أن الحرب قد منحت القطاع الخاص دوراً أكثر أهمية، حيث برز كمزوّد رئيسي للخدمات في ظل انهيار القطاع العام.

لقد بذل القطاع الخاص جهوداً ملموسة في توفير الإغاثة الإنسانية للمجتمع، سواء من خلال توفير الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أو بواسطة جمعياته الخيرية. غير أن المنظمات الدولية الإغاثية، كالأمم المتحدة، قد وفرت دعمها الإنساني دون أي اعتبار لمساندة الاقتصاد والقطاع الخاص. ومع إقرارها بأهمية الدعم الإنساني فقد تم إغفال قضيتين أساسيين واللتين ينبغي أن تعالجا؛ الأولى: ضرورة استخدام الشركات المحلية المعروفة بتزويد حاجيات الدعم الإنساني. فبإمكان المنظمات الدولية غير الحكومية استخدام القطاع الخاص لشراء المواد، إضافة إلى توزيع المعونات. ومن شأن ذلك، بالتالي، أن يدعم كلاً من القطاع الخاص والاقتصاد معاً. أما القضية الثانية: فهي إغفال المجالات التنموية من جهة السلطات والمانحين الدوليين والقطاع الخاص. فالقطاع الخاص في موقف مميز يؤهله للمساعدة في الأمور التنموية كبناء القدرات، وتقديم الدعم المالي للمشاريع الناشئة، وتقوية إعلام مستقل، وتأسيس ملتقيات للشباب والمرأة لتمكينهم من تحقيق ذواتهم. غير أن القطاع الخاص يتطلب الدعم الفني والمالي من الكيانات الدولية مثل الأمم المتحدة أو غيرها.

يقر معظم التجار ورواد الأعمال أن هنالك حاجة كذلك لتزويد القطاع الخاص بوسائل التأقلم مع البيئة التجارية دائمة التغير. فالقطاع الخاص محصور بشكل كبير في قطاعات قليلة من الاقتصاد ويعتمد أكثر

37 الخليدي، والجداوي، نيفينز (27.04.2020). وكذلك الجوفي، وزبارة، فيلبريك ياداف (27.02.2020).

على الاستيراد حتى في مجال الصناعة. هنالك حاجة لبناء القدرة لدى القطاع الخاص من أجل الدخول في قطاعات جديدة، مما قد يقلل من الحاجة إلى الاستيراد ومن ثم إلى العملة الصعبة، وهو الأمر الذي يمثل مسألة رئيسية في هذه الحرب. علاوة على ذلك، يجب تأهيل وتشجيع القطاع الخاص على الخوض في قطاعات توفر فرص عمل، ومنها الزراعة. بإمكان القطاع الخاص كذلك أن يلعب دوراً ريادياً في تقديم سلع وخدمات جديدة، وتطوير محاصيل جديدة، وأنظمة ري، وأشكال جديدة من الإنشاءات والنقل بما من شأنه التأقلم مع التغير المناخي، وهو الأمر الذي قد يساعد في تجنب صراعات مستقبلية؛ فلا شك أن قطاعاً خاصاً ومجتمعاً غير مستعد للمستقبل سيتحولان إلى مشكلة خطيرة في العقود القادمة. إن من الأهمية بمكان أن يتلقى التجار معلومات حول كيفية التأقلم مع البيئة المتغيرة – وهذا يتضمن التغير المناخي – وذلك كي يتمكنوا من لعب دور بنّاء في الاقتصاد بطريقة تؤدي إلى من جهة إلى التخفيف من أثر اقتصاد الحرب، ومن جهة أخرى إلى توفير فرص عمل. فضلا عن الحاجة لتحليل وتأهيل من هذا النوع، فإن هناك حاجة ماسة، كما أسلفنا، إلى الاستثمار في الرأسمال البشري من أجل تنمية القدرات اليمنية بما من شأنه تحقيق التطور الاقتصادي.

هنالك شأن آخر متعلق بالقطاع الخاص يتمثل في عدم قدرته على تشكيل تكتلات قوية ذات تأثير في صناعة القرار. وثمة تكتلات تشكلت مؤخرا مثل "قيادات التنمية" و "مشروع إعادة الأعمال". غير أن كثيرين ممن قابلناهم من أجل هذا الموجز قد أشاروا إلى أن هذه التكتلات قد تشكلت مؤخرا كما أن أثرها في إقرار السياسات على أغلب القطاع الخاص ضئيل، ولا سيما تلك المؤسسات المتوسطة والصغيرة. ولعل هناك حاجة لهذه التكتلات أن تنسق وتتعاون مع منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية لإحداث التغيير الذي من شأنه أن يؤثر على عدد أكبر من مؤسسات القطاع الخاص.

التوصيات

الإستجابة لاحتياجات القطاع الخاص التفصيلية أمرغاية في الأهمية إلا أنه، بأغلب المعايير، يظل مهمة صعبة. ومع ذلك فبالإمكان اتخاذ خطوات ملموسة الآن لتحقيق أي تحسن وتطوير للقدرات لدى التجار من أجل تقديم إسهامات إيجابية للمجتمع.

تأسيس كيان للتنسيق بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

إن لدى كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني فرص للعمل معاً لصالح المجتمع. تعمل منظمات المجتمع المدني على مستوى المجتمعات المحلية ضمن مجالات عديدة من خلال الأنشطة الخيرية والاجتماعية والتعاونية؛ خاصة في الزراعة وتنمية القدرات، وتمكين المرأة والشباب. إن على الفاعلين في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص الرسمي أن يؤسسوا كياناً محايدا وغير متحزب يقوم بالتنسيق؛ وذلك من أجل الحد من الحواجز التي بينهم وتنسيق الجهود بغية التدخل في أرجاء البلاد المختلفة لصالح القضايا التنموية مثل بناء القدرات، والاستثمار الزراعي، والأعمال الخيرية، وتمكين المرأة (بما في ذلك توفير فرص عمل للنساء). وسيكون لهذا الكيان الأثر الأقوى شريطة تعاونه الوثيق مع السلطات المحلية (انظر النقطة التالية).

إنشاء شبكة ربط بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية

ثمة حاجة بأن يضطلع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية بأمر تنسيق جهودهم. فبالإمكان إنشاء علاقة ذات فائدة مشتركة بين الأطراف الثلاثة من خلال إيجاد شبكة مؤسسية. ومن الأمثلة العملية على ذلك، صندوق حضرموت لدعم أصحاب المشاريع، الذي أنشيء من قبل القطاع الخاص بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، والذي وفر التدريب والرأسمال التأسيسي لأكثر من ١٠٠ شخص من رواد المشاريع والأعمال. إن من شأن شبكة كهذه، في المحصلة الأخيرة، أن تعزز الحوكمة المحلية وأن توفر الفرصة للقطاع الخاص ولمنظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة في رسم السياسات المحلية والممارسات لما يخدم مصالح المجتمع.

تشجيع الجهات الفاعلة الدولية لإعداد استراتيجيات وآليات تمكن للقطاع الخاص من دعم المجتمع

إذا كان يناط بالقطاع الخاص مهمة ترك أثر أكبر على الاقتصاد و التأثير على المجتمع باتجاه بناء السلام (خصوصاً عن طريق تأمين فرص عمل وتوفير الخدمات)، فإنه يحتاج إلى العون من قِبَل المجتمع الدولي. لقد تأثر القطاع الخاص بشكل سلبي من جراء الوسائل والآليات المتبعة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الدولية التي أوقفت جهودها حصرا على الأزمة الإنسانية. فمن ضمن القضايا التنموية المهملة توفير الدعم الفني والمالي للقطاع الخاص بما من شأنه تمكين التجار من خوض مجالات جديدة في الاقتصاد أو العمل على تمويل الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، فقد يحتاج القطاع الخاص إلى الدعم الفني والمالي لتوسيع استثماراته في قطاع الزراعة الذي ما يزال أكبر مصدر في اليمن للعمالة.

إن توفير المساعدات العينية لأغراض إنسانية، بدلاً عن المعونة النقدية، لم يساعد الاقتصاد المتدهور. فمن خلال المساعدة العينية "تنافست" آليات الأمم المتحدة، ضمن مساعدات أخرى، مع القطاع الخاص المحلي بدلاً عن توظيفه في توفير المواد. وعلى النقيض من ذلك، فإنه يفترض على الجهات الدولية أن تشجع ديمومة السوق المحلية التي تظل الآلية الوحيدة القادرة على تلبية احتياجات سكان اليمن. فعندما تقدم مساعدات إنسانية يجب أن تعطى الأولوية، قدر الإمكان، للحوالات المالية بدلاً عن المعونات العينية التي تشوش آليات السوق المحلية. إذا كان التوزيع العيني ضرورة، فالمفروض أن تعطى الأولية في شراء الطلبات من المصانع المحلية والمزودين المحليين للإسهام في العمالة المحلية، وهو ما سيكون من شأنه التقليل من استقطاب الشباب والزج بهم في الاقتتال، وكذلك التقليص من تكلفة الحرب، كما يمكن أن يكون من شأنه ترسيخ الأرضية الداعمة للحوكمة المحلية من خلال مدفوعات القطاع الخاص من الضرائب والزكوات للسلطات المحلية.

تبني الضمانات البيئية ودمج المسؤولية الاجتماعية ضمن اهتمامات أي تعاون مع القطاع الخاص

كما فصلنا القول في قسم البيئة أعلاه، فإن ثمة تدنيا في الوعي لدى الفاعلين ضمن القطاع الخاص بمسؤوليات هذا القطاع تجاه البيئة أو آثار تغير المناخ على البيئة التجارية في اليمن. إلى جانب الجهود المطلوبة في زيادة البحث حول هذه القضية المهمة – التي ستكون عاملا رئيسيا لعدم استقرار اليمن في العقود القادمة –، فإن من الأهمية بمكان أن يقوم المانحون والمنظمات الدولية غير

الحكومية – بالتنسيق مع القطاع الخاص – بتبني الضمانات البيئية والمسؤولية الاجتماعية ضمن برامجهم. قد يتضمن هذا قواعد وبنودا في الاتفاقيات مع القطاع الخاص يفرض بموجبها التقيد ببعض المعايير، بالإضافة إلى عقد ورش عمل وأنشطة أخرى من شأنها أن ترفع الوعي وتحدث تغييراً أساسياً في مفهوم القطاع الخاص ودوره ومسؤولياته من أجل إرساء الاستقرار في اليمن مستقبلاً.

المشاركة في رأب الصدع الذي طال مؤسسات البلد

من الواضح أن أية محاولة للنمو والنهوض بالتنمية تستوجب معالجة قضية تمزق المؤسسات، خصوصاً فيما يتعلق بالبنك المركزي. إن التمزق الحالي الذي يطال المؤسسات قد تسبب في عدم الثقة لدى السكان عامة، و لدى القطاع الخاص على وجه التحديد. إنَّ المؤسسات الممزقة قد جعلت القانون في حالة جمود. فثمة مناطق وفصائل مختلفة تتولى خلق قوانينها الخاصة خارج إطار القانون العام. وفي المحصلة، فإن المستفيدين من هذا الوضع هم "تجار الحروب" والفاعلون الاقتصاديون غير الرسميين، وهو ما يتم على حساب القطاع الخاص الرسمي. يجب على الجهات الدولية الفاعلة الأخذ بزمام المبادرة لمعالجة تمزق أهم مؤسسة مالية يمنية – أو على الأقل إيجاد اتفاق حول آليات يكون من شأنها السماح باستئناف عمل البنك المركزي في حال تعثر معالجة انقسام المؤسسة في هذه المرحلة. ولعل الممثل الخاص للأمم المتحدة لليمن هو الشخص الأنسب لبحث هذه القضية، ويتوجب عليه في هذا الصدد طلب المشورة من تكتلات القطاع الخاص مثل اتحاد الغرف التجارية وقيادات التنمية ومشروع إعادة الأعمال.

CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

عن CARPO

تأسس مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في العام 2014 من قِبَل مجموعة من الباحثين الألمان والمقيمين في ألمانيا من ذوي الاختصاصات ذات الصلة بدراسات الشرق الأوسط والأدنى، والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. يتراوح عمل المركز ضمن محور يتجاور فيه البحث العلمي، مع الاستشارة، والتبادل الثقافي والأكاديمي. ويتوجه العمل في المركز نحو تنفيذ مشاريع بالتعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة من المستفيدين في بلدان الشرق الأوسط والأدنى. يؤمن الباحثون في CARPO بأن بلدان هذه المنطقة من العالم يمكن لها أن تحقق مستقبلا مزدهرا وسلميًّا من خلال صنع سياسات تتسم بالشمول والشراكة، وعن طريق الاستثمار الاقتصادي الذي يستفيد من كل الامكانات والموارد المتاحة والخلَّاقة لدى الفاعلين المعنيين. ومن هنا، فإنَّ CARPO يفتح القنوات بصورة دائمة من أجل النقل التفاعلي للمعرفة بين المواطنين، وأصحاب المبادرات والأعمال، وصناع القرار.

الموقع الالكتروني: carpo-bonn.org

Facebook / Twitter: @CARPObonn

© 2020, CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
All rights reserved.

ISSN 2364-2467

CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
Kaiser-Friedrich-Str. 13
53113 Bonn

Email: info@carpo-bonn.org
www.carpo-bonn.org

عن الكتّاب

د. **طارق بركات** نائب العميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا بكلية الهندسة بجامعة صنعاء. وله مشاركات في القطاع الخاص ضمن مجالات صناعية متعددة.

للتواصل: barakatgroupyemen@gmail.com

د. **علي الجرباني** أستاذ مساعد في القانون التجاري بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة عمران. والجرباني من ذوي الخبرة في مشاريع تتعلق بتطوير الإصلاح القضائي، ومكافحة الفساد، والحوكمة.

للتواصل: yem22@yahoo.com

د. **لوران بونفوا**، باحث في المركز الوطني للبحث العلمي CNRS في باريس، وفي المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية (CEFAS). وهو، في الوقت الراهن، باحث زائر في مركز الدراسات العمانية بجامعة السلطان قابوس في مسقط. ولبونفوا العديد من الدراسات والمداخلات عن اليمن خاصة والجزيرة العربية بصورة عامة.

للتواصل: Laurent.bonnefoy@sciencespo.fr

عن المشروع

يسعى هذا المشروع، الذي يتم تنفيذه نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) إلى تطوير قدرات الباحثات و الباحثين والمنظمات اليمنية والدولية في مجال البحث وتقديم المشورة بشأن بناء السلام في اليمن. وفي إطار هذا المشروع تم تطوير وكتابة تقرير تحت عنوان "متطلبات السلام في اليمن" وتولى مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) نشر التقرير بالإضافة إلى خمسة موجزات سياسة. وقد كانت هذه المنشورات نتاج شراكة بحث يمنية-دولية، وتمحورت موضوعاتها حول دور الجهات الفاعلة في بناء السلام في اليمن. تتناول الموجزات الخمسة المجتمع المدني، والنساء، والشباب، والإعلام، والقطاع الخاص. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت.